الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

بيروت في 14 كانون الثاني 2021

جانب دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى احتساب ساعات المتعاقدين والمُستعان بهم في القطاع التربوي في ظل جائحة "كورونا" بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود

المرجع: المادة١٠١ من النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر بتاريخ ٢٠٠٣|١٠|٢١

نودعكم ربطاً **اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى احتساب ساعات المتعاقدين والمُستعان بهم في القطاع التربوي في ظل جائحة "كورونا" بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود.**

وتفضلوا بقبول الاحترام،

النائب

بهية الحريري

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي
إلى احتساب ساعات المتعاقدين والمُستعان بهم في القطاع التربوي في ظل جائحة "كورونا" بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود

مادة وحيدة:

خلافاً لأي نص آخر، وبصورة استثنائية ولمرة واحدة عن العام الدراسي 2021/2020، يُحفظ حق المتعاقدين والمستعان بهم في التعليم الاكاديمي والمهني في المدارس والثانويات والمعاهد الرسميّة (على اختلاف مسمياتهم: تعاقد قديم وفق الأصول، مواد إجرائية، تعاقد قديم على نفقة صندوق المدرسة أو صندوق مجلس الأهل، المُستعان بهم في العام الدارسي 2016/2015، مُستعان بهم على نفقة صندوق المدرسة أو صندوق مجلس الأهل، مُستعان بهم على نفقة بلديات أو غيرها ..، تعاقد داخلي) في احتساب ساعات التدريس المقرّرة لهم كاملة خلال فترة الاقفال العام والتعطيل بسبب جائحة كورونا، تستوجب البدل المحدّد بمعزل عن آلية التعليم وطرائقه، ما لم يتمنع المتعاقد نفسه عن تنفيذ ساعاته بحسب القرارات والآلية المعتمدة في الوزارة؛ وبالتالي اعتبار عقد التدريس مستحقاً ونافذاً حكماً، بكامل ساعاته، (بحسب جدول الساعات الأسبوعية المقررة) في حال إنهاء العام الدراسي الحالي قبل تاريخ الاستحقاق، أو في حال صدور أي قرارات عن وزارة التربية والتعليم العالي تقلّص من ساعات التدريس اليومية، شرط التزام المتعاقد بتنفيذ المطلوب منه لانجاز المنهج الدراسي المقرّر وفق آلية تحدّدها وزارة التربية والتعليم العالي /بعد موافقة وزارة المالية لتأمين الاعتمادات اللازمة (ان اجرة التدريس ومدة السنة المدرسية ومدة التعاقد وتعديلاتها تبقى رهنا بالسلطة التنظيمية صاحبة الصلاحية وبتوفر الاعتمادات اللازمة.

بيروت في 14 كانون الثاني 2021

النائب

بهية الحريري

الأسباب الموجبة

لما كان العام الدراسي 2019-2020 قد شهد صعوبات وتحدّيات وتشتت وتشرذم نتيجة المواجهة - التجربة للجائحة التي باغتت جميع القطاعات لا سيما القطاع التربوي، كان حرصنا على أن يكون العام الدراسي 2020-2021 أفضل منه والذي شكلّ نوعًا من الخبرة أردنا استكمالها وتطويرها، مع كل ما نواجهه من تحديات ومعوقات مادية في التعلّم من بعد، جاء إضراب الأساتذة المتعاقدين مع أعدادهم الكبيرة في المدارس والثانويات الرسمية - حيث تعطل فيها التعليم جزئيًا او كليًا- ليشكّل عاملاً إضافيًا في تشرذم التعليم في هذه الظروف الإستثنائية...

لما كان القطاع التربوي يتصدّى في هذه الظروف الإستثنائية لعواقب الجائحة، خاصة من جهة الإقفال العام الذي يطال المدارس والمعاهد الرسمية، بشتّى الوسائل المتاحة كان التعلّم من بعد الحل البديل الذي كبّد ويكبّد الجسم التعليمي جهودًا إضافية وأعباءً مادية يصعب على الأساتذة عامة والمتعاقدين خاصة تحمّلها...

ولما كانت مطالب الأساتذة المتعاقدين -على إختلاف أنواع تعاقدهم – محقّة لجهة قانونيتها من حيث إحتساب أجر ساعاتهم وفق ما نصت عليه عقودهم ، مع تعويض الساعات التي خسروها أثناء إضرابهم من تاريخ 2021/1/7 لغاية تعليقه وذلك بإعطاء حصصًا إضافية خلال الفترة المتبقية من العام الدراسي 2021/2020 لغاية إنتهائه بمعزل عن آلية التعليم وطرائقه .

لذلك نتقدّم باقتراحنا هذا آملين من المجلس الكريم مناقشته وإقراره .